مدخل تحليلي لتأثير الضغط الضريبي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي الوارد

دراسة حالة الجزائر للفترة 1990/ 2020

An analytical approach to the impact of total tax pressure on inward foreign investment Algeria case study for the period 1990/2020

د.عبدالعالي جفافلة[1] / جامعة أم البواقي (الجزائر)
abdelaali.djefafla@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/22 تاريخ القبول: 2023/06/01 تاريخ النشر: 2023/06/09

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر على الاستثمار الأجنبي الداخل خلال الفترة 2020/1990 وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث ركزت على تطور الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر، مع إبراز تقديرات للضغط الضريبي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الضغط الضريبي في الجزائر يتراوح بين 1% و9% خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن التطور في تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد خاضع لعوامل أخرى، كون التغير المتذبذب لتدفق الاستثمار الأجنبي رافقه ثبات نسبي في الضغط الضريبي. كما أن معامل الارتباط بين المتغيرين يقترب من الصفر رغم ظهور العلاقة العكسية بينهما.

الكلمات المفتاحية : الضغط الضريبي، الاستثمار الأجنبي، الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

تصنيف JEL : H 30.

Abstract:

This study aimed to highlight the impact of the total tax pressure in Algeria on the foreign investment inside the country during the period 1990/2020. That the tax pressure in Algeria ranges between 1% and 9%, and therefore the development in the flow of inward foreign investment is subject to other factors, given the relative stability in tax pressure on the one hand and the fluctuating change in the flow of foreign investment on the other hand. These factors need studies dealing with various aspects in order to understand the reason for this fluctuation in foreign investment entering Algeria. The correlation coefficient between the two variables is close to zero, despite the appearance of the inverse relationship between them.

Keywords: *:, tax pressure, foreign investment, foreign investment in Algeria.*
Jel Classification Codes : *H30*

[1] **المؤلف المرسل:** عبد العالي جفافلة، abdelaali.djefafla@univ-oeb.dz

I - تمهيد :

عرف الاستثمار الأجنبي اهتماماً متزايداً في الفترة الأخيرة من قبل الدول نتيجةً لزيادة أهميته الاقتصادية. وبسبب أن الجزائر انتقلت من النظام الاشتراكي في بداية تسعينيات القرن الماضي إلى اقتصاد السوق؛ أصبح الاستثمار الأجنبي وسيلة رئيسية للنهوض بالاقتصاد المحلي، لذلك فقد تم إصدار قوانين لتنظيمه من جهة كما أن هذه القوانين تم صياغتها بطريقة تشجع قدومه من جهة أخرى، ومن بين العوامل التي اعتمدت عليها الدولة للتأثير في قرار المستثمر الأجنبي؛ القوانين الضريبية مما جذب الانتباه إلى ضرورة دراسة تأثير النظام الجبائي على تدفق الاستثمار الأجنبي.

I.1- إشكالية البحث :

رغم اعتقاد الكثيرين أن الاستثمار الأجنبي يتأثر بالدرجة الأولى بالضغط الضريبي الإجمالي كأحد أهم العوامل التي تحدد قراراته، وانطلاقا مما سبق تبرز لنا إشكالية دراستنا المتمثلة في:

ما أثر الضغط الضريبي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي الوارد في الجزائر؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية السابقة لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي الوارد؛
- ما هي مستويات الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر؛
- ما هي العلاقة بين تطور معدلات الاستثمار الأجنبي الوارد وتطور الضغط الضريبي في الجزائر.

I.2 - فرضيات البحث : انطلاقا مما سبق تبرز لنا الفرضية الرئيسية التالية:

تأثير الضغط الضريبي على الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر ضعيف؛

وانطلاقا من الفرضية الرئيسة السابقة تبرز لنا الفرضيات الفرعية التالية:

- عرف الاستثمار الأجنبي في الجزائر ارتفاعا بطيئا؛
- تمتلك الجزائر مستويات منخفضة من الضغط الضريبي؛
- هناك علاقة عكسية بين الضغط الضريبي والاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر.

I.3. - أهداف البحث :

يهدف هذا البحث لإظهار وضعية الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر وكذا قياس مستويات الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر من أجل تحليل تأثيره على نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي.

I.4. - أهمية البحث:

تبرز لنا أهمية موضوع الدراسة من خلال التطرق إلى حساب الضغط الجبائي الاجمالي في الجزائر والوقوف على مدى تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مع الاهتمام بالعلاقة بين تطور الاستثمار الأجنبي الوافد للجزائر والضغط الجبائي الاجمالي.

I.5. - الدراسات السابقة:

لقد تم التطرق للموضوع ولكن بمتغيرات مختلفة أو من جوانب مختلفة وبعد اطلاعنا على بعض الدراسات السابقة يمكننا إيجاز أهمها في:

- بن تريدي يحي، ونادي رشيد، قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2017/2007، مجلة آفاق علمية، العدد الرابع، جامعة تمنراست، الجزائر، جوان 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 2017/2007 مع التركيز على آثاره الاقتصادية.

الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة أن هذه الدراسة اهتمت بفترة أقصر وركزت على مختلف الآثار الاقتصادية لها. أما دراستنا فكانت فترتها أطول كما ركزت من حيث الآثار على الاستثمار الأجنبي الوارد فقط.

- بوزيدة حميد، الضغط الضريبي في الجزائر؛ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الضغط الضريبي والمقدرة التكلفية للاقتصاد الوطني الجزائري مع تحليل التباين في معدلاته بين الدول المتقدمة والنامية.

الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة أن هذه الدراسة ركزت على الضغط الضريبي للفترة 1998-2003 دون ربطها بمتغيرات أخرى بينما دراستنا قد اهتمت بفترة أطول 1990-2020، كما أن دراستنا قد اهتمت بربط الضغط الضريبي بالاستثمار الأجنبي الوارد.

- نصر رحال، الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد الثامن عشر، جامعة غرداية، الجزائر، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التحليل النظري للضغط الضريبي واهتمت بمساهمته في التهرب الضريبي.

الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة كونها اهتمت بالجانب النظري فقط، بينما دراستنا فتحليلها وصفي.

II- مفهوم الضغط الضريبي والاستثمار الأجنبي:

II- 1- مفهوم الضغط الضريبي:

هو مقدار ما يستطيع المكلف من تحمل للضريبة التي تفرض على الموارد التي يملكها، وتعتبر الضريبة متغيراً اقتصادياً تحدث عدة تأثيرات في سلوك الأفراد تختلف إيجاباً أو سلباً تبعاً لحجم الاقتطاعات الضريبية، (محمد عباس محرزي، 2003، ص 186). لهذا توجد حدود يجب مراعاتها عند زيادة مستوى تلك الاقتطاعات؛ أما في حالة تجاوز تلك الحدود سيؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي الوطني وكذا الاستثمار الأجنبي الداخل ويحد من فعالية الضريبة.

II. - 2- مفهوم الاستثمار الأجنبي:

اختلف المهتمين بالاستثمار الأجنبي في صياغة تعريف واحد له إلا أن مفهومه النهائي يبقى نفسه، فقد عُرف على أنه: " كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأجل" (سمير محمد عبد العزيز، 2013، ص 15) ؛ كما عُرف على أنه " توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموماً، قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي؛" (منصوري الزين، 2012، ص 16) ؛ كما عُرف على أنه: " تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب الملكية الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. " (نزيه، عبد المقصود، 2006، ص 31).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه: هو حركة مختلف رؤوس الأموال بين دول العالم من أجل تحقيق أهداف مالية، اقتصادية وحتى سياسية.

III- تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد نحو الجزائر:

حاولت الجزائر منذ الاستقلال جاهدة للنهوض بالاستثمار كسبيل أول للدفع بالاقتصاد الوطني نحو صف الدول المتقدمة؛ وقد ازدادت أهميته بعد التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد في بداية التسعينيات من القرن الماضي أين اهتمت بالاستثمار الأجنبي كوسيلة سريعة للثروة الدائمة باعتبار أنه يوفر مناصب العمل، يعمل على زيادة الصادرات خارج المحروقات كما أنه يوفر مصدر للخزينة العمومية حالة استقراره .. فقد بلغت قيمة الاستثمارات الوافدة للجزائر في سنة 1990 ما قيمته 0.04 مليار دولار" 40 مليون دولار" (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990) أو 0.4808 مليار دينار جزائري حسب سعر صرف البنك المركزي أو بنك الجزائر حسب التسمية الجديدة، والمتمثل في 12.02 دينار للدولار الواحد لتلك السنة (بنك الجزائر، 2021/1990). وهي النسبة 0.02% من حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة في العالم وهي نسبة مهملة لو قارنا ذلك بالإمكانيات التي تحوزها البلاد من مساحة وثروات متنوعة مقارنه مع حجم الاستثمارات العالمية الواردة والمقدرة في تلك السنة بـ 207.7 مليار دولار، ويعود سبب هذا الانخفاض للتغير الجذري الذي عرفته الجزائر في تلك السنة بعد تخليها عن النظام الاشتراكي وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية بما يناسب اقتصاد السوق. وقد ارتفعت الحصة إلى 80 مليون دولار (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990) أو ما يقابله 1.2704 مليار دينار حسب سعر صرف البنك المركزي لتلك السنة والمقدر بـ 15.88 دينار للدولار الواحد (بنك الجزائر، 2021/1990)، وهو مؤشر جيد لو قارنا ذلك بالانخفاض في الحجم العالمي للاستثمار في سنة 1991 أين انخفضت الاستثمارات العالمية الواردة إلى 154 مليار دولار. ثم ارتفعت الحصة إلى 300 مليون دولار سنة 1992 (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990) أو 6.459 مليار دينار حسب سعر صرف البنك المركزي لتلك السنة والمقدر بـ 21.83 دينار للدولار الواحد (بنك الجزائر، 2021/1990) أين انعدمت في السنوات الثلاث الموالية بسبب المشاكل السياسية التي عرفتها الجزائر في تلك السنوات، أين عاود الاستثمار الأجنبي الوارد في البروز سنة 1996 بقيمة 270 مليون دولار (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990)أو 15.2523 مليار دينار عند سعر صرف بنك الجزائر لتلك السنة والمقدر بـ 56.49 دينار للدولار الواحد (بنك الجزائر، 2021/1990). ثم 260 مليون دولار سنة 1997 أين وصلت القيمة في سنة 1998 إلى 607 مليون دولار لأول مرة فوق عتبة النصف مليار دولار (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990)، أو 36.06287 مليار دينار حسب سعر صرف بنك الجزائر لتلك السنة والمقدر بـ 59.41 دينار للدولار الواحد (بنك الجزائر، 2021/1990)، ثم انخفض في السنتين اللاحقتين عن هذه العتبة حيث حققت الحصة 292 مليون دولار ثم 438 مليون دولار . وفي سنة 2001 حققت القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية الواردة نحو الجزائر العتبة مليار دولار حيث حققت 1.196 مليار دولار أو نسبة 0.15% من قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة في العالم وهي نسبة مهملة لو قارناها بالإمكانيات التي تحوزها الجزائر في شتى المجالات كما سبق الإشارة ، ثم انخفضت الحصيلة تدريجيا في الثلاث سنوات الموالية ثم تم تحقيق حصة قياسية جديدة بـ 1.795 مليار دولار سنة 2006 ثم تجاوزت الحصة عتبة المليار دولار في سنة 2008 بتحقيقها لقيمة 2.646 مليار دولار أو ما نسبته 0.16 % من الحجم العالمي للاستثمارات الواردة. وهي نسبة مهملة كذلك؛ وقد واصلت الحصيلة مستوياتها المتذبذبة في حدود المليار والمليارى دولار خلال السنوات اللاحقة أين تم تسجيل أكبر حصيلة محققة في السلسلة وهي سنة 2009 بقيمة 2.847 مليار دولار (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990) أو 206.823 مليار دينار عند سعر صرف بنك الجزائر لتلك السنة والمقدر بـ 72.6460 دينار للدولار الواحد (بنك الجزائر، 2021/1990) أو ما نسبته 0.26% من حجم التدفقات الاستثمارية الداخلة في العالم وهي كذلك نسبة مهملة. ويمكن توضيح نسبة تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر في المنحنى الموالي حسب آخر الاحصائيات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة حتى تقرير 2021 الذي قدم احصائيات حول سنة 2020 (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990). وكذا النشرات الرسمية لبنك الجزائر بخصوص التغيرات في أسعار الصرف (بنك الجزائر، 2021/1990)

ويمكن تتبع تطور الاستثمار الأجنبي وكذا نسبة التغير في الجدول الموالي:

الجدول (1): نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي الداخل للجزائر للفترة 2020/1990 - الوحدة مليار دج-

السنوات	الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر –مليار دولار-	سعر الصرف الدينار للدولار	تدفق الاستثمار الأجنبي بالمليار دينار	نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي %
1990	0,04	12.02	0.4808	-
1991	0,08	15.88	1.2704	%164
1992	0,3	21.83	6.459	%408
1993	0	34.1	0	%-100
1994	0	40.75	0	0
1995	0	50.58	0	0
1996	0,27	56.49	15.2523	-
1997	0,26	58.17	15.1242	%-0.83
1998	0,607	59.41	36.06187	%119
1999	0,292	68.01	19.85892	%-45
2000	0,438	75.95	33.2661	%67.5
2001	1,196	77.13	92.24748	%177
2002	1,065	80.49	85.72185	%-7.07
2003	0,634	71.29	45.19786	%-47.27
2004	0,88	72.0659	63.417992	%40.31
2005	1,081	73.3627	79.3051	%25.05
2006	1,795	72.6464	130.4	%64.43
2007	1,662	69.3656	115.2856	%-11.6
2008	2,646	64.5684	170.8478	%47.46
2009	2,847	72.6460	206.823	%21.06
2010	2,264	74.4041	168.451	%-18.55
2011	2,571	72.8537	187.31	%11.2
2012	1,499	77.5519	116.25	%-37.94
2013	1,684	79.3809	133.68	%14.99
2014	1,507	80.5606	121.4	%-9.19
2015	0	100.4641	0	%-100
2016	1,636	109.4654	179.09	-
2017	1,232	110.9610	136.7	%-23.67
2018	1,466	116.6169	170.96	%25.06
2019	1,382	119.1953	164.728	%-36.45
2020	1,125	129.2	145.35	%-11.76

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- التقارير العالمية للاستثمار الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990) راجع الموقع: https://unctad.org/search?keys=world+investment

- تقارير بنك الجزائر بخصوص التغير في سعر الصرف، (بنك الجزائر، 2021/1990) راجع الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

كما يمكن التعبير عن نسبة تطور الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر بالشكل الموالي:

الشكل (1) : نسبة التغير في الاستثمارات الواردة للجزائر للفترة 1990-2020

-الوحدة مليار دينار جزائري-

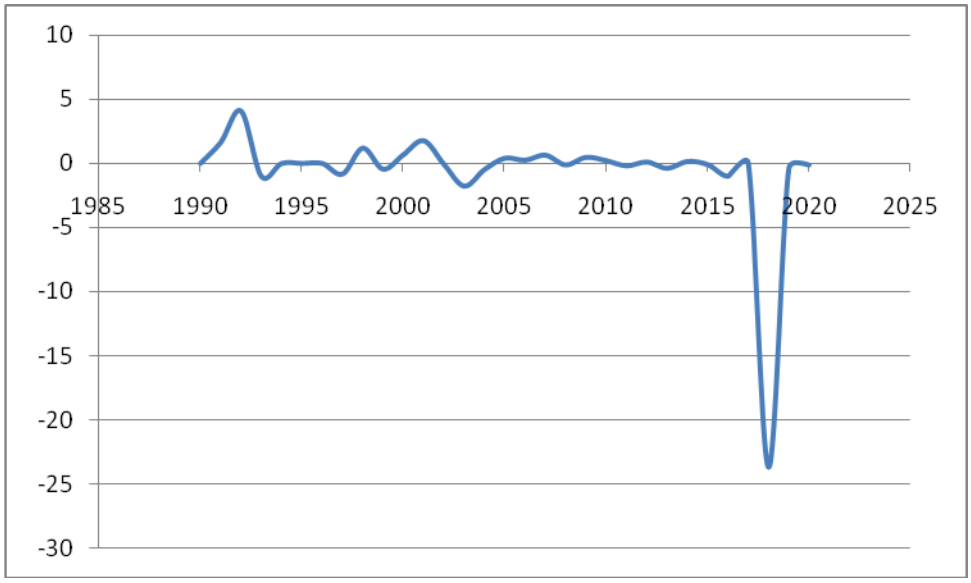

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- التقارير العالمية للاستثمار الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990) راجع الموقع: https://unctad.org/search?keys=world+investment

- تقارير بنك الجزائر بخصوص التغير في سعر الصرف، (بنك الجزائر، 2021/1990) راجع الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

يمكن تقسيم ما سبق ذكره بخصوص الاستثمارات الأجنبية الداخلة للجزائر إلى ثلاث فترات كالتالي:

- **الفترة 1990-1999:** عرفت بداية هذه الفترة ارتفاع نسبي في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ثم انعدم الاستثمار الأجنبي بسبب التدهورات السياسية التي حدثت في البلد، أين دخلت البلاد في حالة عدم الاستقرار خلال السنوات 1993- 1994 - 1995، وعادت الاستثمارات الأجنبية الداخلة فوق عتبة الصفر في النصف الثاني من هذه الفترة ولكن تحت عتبة المليار دولار. (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990) الموقع: https://unctad.org/search?keys=world+investment

- **الفترة 2000-2009:** خلال هذه الفترة وبعد عودة الاستقرار السياسي للبلاد اتجه حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الارتفاع حيث اقترب إلى حدود الثلاث مليارات دولار سنة 2009 (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990) الموقع: https://unctad.org/search?keys=world+investment

- **الفترة 2010-2020:** خلال هذه الفترة اتجه منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الانخفاض بعد أن وصل سنة 2009 إلى 2.847 مليار دولار بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2020 حوالي 1.125 مليار دولار. (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990) الموقع: https://unctad.org/search?keys=world+investment

ومن أجل معرفة النسبة المهملة لنصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي الوارد لابد من مقارنة بين حصة الجزائر من الاستثمارات الواردة بالحصة الإفريقية؛ لذلك نستعين بالمنحنى الموالي الذي يظهر ضعف الحصة مقارنة بحصة إفريقيا على اعتبار أن الجزائر أكبر بلد إفريقي والذي يطرح العديد من التساؤلات، أين بلغت

حصة الجزائر في سنة 1990 ما نسبته 1.42 % من مجموع الحصة الإفريقية وقد استمر ضعف هذه النسبة في السنوات اللاحقة كما يوضحه التباعد بين المنحنيين في الشكل الموالي أين قدرت نسبة حصة الجزائر في سنة 2020 بـ 2.8% وهي نسبة ضعيفة نظرا للحجم الهائل الذي تملكه الجزائر كجزء من القارة الافريقية حيث سجلت أكبر نسبة والمقدرة بـ 8 % في سنة 1992. (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990)

الموقع: https://unctad.org/search?keys=world+investment

الشكل(2) : تطور حجم الاستثمارات الواردة للجزائر مقارنة مع التطور الإفريقي للفترة 1990-2020

-الوحدة مليار دولار أمريكي-

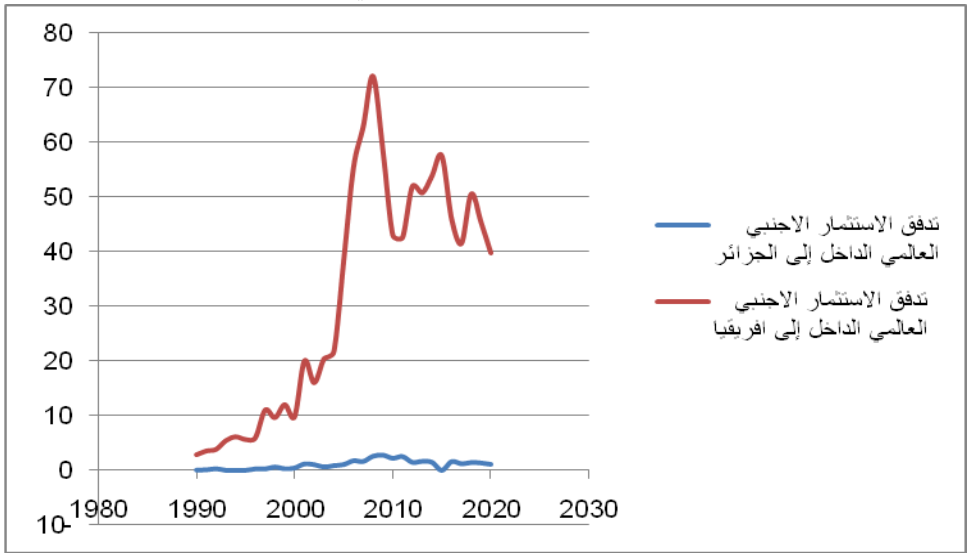

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

التقارير العالمية للاستثمار الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990) راجع الموقع https://unctad.org/search?keys=world+investment

يشير الشكل السابق إلى الانخفاض في حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية الداخلة لإفريقيا رغم امتلاك الجزائر المكانة الأولى إفريقيا من حيث المساحة كما أنها تمتلك إمكانيات أخرى معتبره خاصة وقربها الجغرافي من الدول المتقدمة اقتصادياً.

ويمكن الاطلاع على الجدول الموالي من أجل تتبع حصة الجزائر في القارة الإفريقية وبقية قارات العالم:

الجدول (2) : مقارنة بين نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي الوافد ونصيب القارات في العالم من نصيب الاستثمار الأجنبي الوافد - الوحدة مليار دولار-

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي العالمي الداخل	نصيب أوربا	نصيب أمريكا الشمالية	نصيب أسيا	نصيب أمريكا الوسط جنوبية	نصيب أوربا استراليا	نصيب إفريقيا	نصيب الجزائر
1990	207,7	104,4	56	27,9	8,1	8,5	2,8	0,04
1991	154	82,8	25,7	28,7	10,7	2,6	3,5	0,08
1992	166	78	23,9	39,9	15,5	4,9	3,8	0,3
1993	223,45	79,9	55,4	64,35	13,1	5,3	5,4	0
1994	256,5	88,8	53,3	77	26,8	4,5	6,1	0
1995	342,5	136,6	68	90	28,9	13,4	5,6	0

1996	389	131,5	94	110	42,9	4,7	5,9	0,27
1997	486,5	155	115	132,9	64,3	8,3	11	0,26
1998	707,2	296,2	197,2	127,1	69,2	7,9	9,6	0,607
1999	1087,5	523,2	308,8	182,1	85,7	2,4	12	0,292
2000	1401,5	178,1	380,8	193,1	77,3	15,6	9,8	0,438
2001	825,3	395,1	187,1	142,4	69,7	11	20	1,196
2002	628,1	316,8	96,6	130	53,7	15	16	1,065
2003	565,7	279,9	60,6	153,5	41,9	9,4	20,4	0,634
2004	732,4	218,2	135,4	250,3	64,3	42,5	21,7	0,88
2005	986	509,1	130,5	262,1	70,4	0	38,2	1,081
2006	1461	628,4	296,9	379,7	69,6	31	55,4	1,795
2007	1978,8	988,4	374,4	401,1	106,4	45,5	63	1,662
2008	1697,3	551	379,8	524,6	123	46,7	72,2	2,646
2009	1114,2	378	148,5	434,1	72,4	22,6	58,6	2,847
2010	1309	356,6	221,3	535,2	117,2	35,6	43,1	2,264
2011	1524,4	425,3	267,9	597,9	149,4	41,3	42,6	2,571
2012	1574,7	542,2	242,1	488,8	190	59,6	52	1,499
2013	1425,4	349,5	270,8	517,9	179,6	56,8	50,8	1,684
2014	1403,9	329,8	260,7	460,2	115,4	58,5	53,9	1,507
2015	2041,8	719,5	511,5	514,3	106,5	29,6	57,6	0
2016	1983,5	874,8	507,8	468,4	91,5	48,3	46	1,636
2017	1700,5	569,8	303,8	502	106,7	45,3	41,5	1,232
2018	1495,2	363,6	297	498,6	100,6	68	50,6	1,466
2019	1539,9	429,2	296,5	473,9	117,2	36,2	45,4	1,382
2020	998,9	72,53	180,14	535,32	87,6	20,14	39,8	1,125

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا تقارير هيئة الأمم المتحدة من سنة 1990 إلى سنة2020، (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990)

راجع الموقع https://unctad.org/search?keys=world+investment

IV- العلاقة بين الضغط الضريبي الإجمالي وتطور الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر:

من أجل تحديد العلاقة بين الضغط الضريبي وتدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر لابد من حساب الضغط الضريبي في الجزائر والذي يحسب بالعلاقة التالية: (حميدة بوزيدة، 2006، ص 289)

$$\text{الضغط الضريبي الاجمالي} = \frac{\text{الايرادات الضريبية الاجمالية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

من أجل حساب الضغط الضريبي في الجزائر بهدف ربطه بتطور الاستثمار الأجنبي الداخل للجزائر نستطيع الاعتماد على الدينار في الإيرادات الضريبية وتحويل الناتج المحلي الإجمالي إلى الدينار من الدولار أو القيام بالعكس. ومن أجل تقدير الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر؛ لابد من الوقوف على النقاط التالية:

- الإيرادات الضريبية الإجمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؛
- الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؛
- حساب الضغط الضريبي الإجمالي خلال السنوات من 1990 إلى غاية 2020.

IV-1-**حجم الإيرادات الضريبية في الجزائر:** بسبب ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوسع الحياة الاجتماعية عرفت الحصيلة الضريبية زيادات مستمرة لمواكبة هذه الاحتياجات، حيث تقوم السلطة التنفيذية في نهاية كل سنة بوضع تقديرات للإيرادات لما لها من تغلغلات في الحياة الاقتصادية، فهي المكلفة الوحيدة بمعرفة الحصيلة الضريبية التي ستحصل عليها الدولة في السنة القادمة ثم تقوم بعرضها على البرلمان للمصادقة عليها لتصبح قانون واجب التطبيق يتم إصداره في جريدة رسمية. حيث يتم عرض الإيرادات بمختلف أنواعها في جدول مختصر يتضمن بيانات حول الضرائب ومختلف الإيرادات الأخرى؛ فقد بلغت الإيرادات الضريبة الإجمالية لسنة 1990 بـ 78 مليار دج كأول تقدير بعد التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في تلك الحقبة بينما بلغت الضريبة البترولية بـ 48.5 مليار دج بمجموع عام يقدر بـ 126.5 مليار دج وقد عرفت مجموع الضرائب ارتفاعا عاما إلا في بعض السنوات أين انخفضت عن السنوات السابقة لها وهي السنوات 1999، 2006، 2011، 2019 و2020. بينما باقي السنوات حققت ارتفاعا عام عن السنوات التي تسبقها أين حققت مجموع عام يقدر بـ 4961.769 مليار دج سنة 2021 بارتفاع 3939 أي الضعف عن سنة 1990. (وزارة المالية، 2021/1990) الموقع: https://www.mf.gov.dz

كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (3): تطور التقديرات للإيرادات جبائية في الجزائر للفترة 1990-2021 -الوحدة مليار دج-

السنوات	الإيرادات الجبائية	الضريبة البترولية	المجموع	التغير
1990	78	48.5	126.5	-
1991	89.6	99.2	188.8	62.3+
1992	121.9	200	321.9	261.5+
1993	129.5	193.6	323.1	1.2+
1994	143.2	186.8	330	6.9+
1995	236.5	301	537.5	207.5+
1996	295.7	410.1	705.8	168.3+
1997	334.6	451	785.6	79.8+
1998	344.5	528	872.5	+86.9
1999	380.1	480	860.1	12.4-
2000	425.84	524	949.84	89.74+
2001	380.75	720	1100.75	150.91+
2002	411.38	732	1143.38	42.63+
2003	438.85	916.4	1355.25	211.87+
2004	532.3	862.2	1394.5	39.25+
2005	596.93	899	1495.93	101.43+
2006	585.36	899	1484.36	11.57-
2007	676.116	973	1649.116	164.756+
2008	704.788	973	1677.788	28.672+
2009	848.6	1715.4	2564	886.212+

2010	1014.6	1927	2941.6	377.6+
2011	1068.5	1835.8	2904.3	37.3-
2012	1595.75	1561.6	3157.35	253.05+
2013	1831.4	1615.9	3447.3	289.95+
2014	2267.45	1577.73	3845.18	397.88+
2015	2465.71	1722.94	4188.65	343.47+
2016	2722.68	1682.55	4405.23	216.58+
2017	2845.374	2200.12	5045.494	640.264+
2018	3033.027	2776.218	5809.245	763.751+
2019	3041.418	2714.469	5755.886	53.358-
2020	2651.704	1919.231	4570.935	1184.951-
2021	2857.860	2103.909	4961.769	390.834+

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2021 (وزارة المالية، 2021/1990)

راجع الموقع -https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation

كما يمكن توضيح ذلك في البيان الموالي:

الشكل (3) : تطور التقديرات لمختلف الإيرادات الجبائية والضريبة البترولية في الجزائر للفترة2021/1990

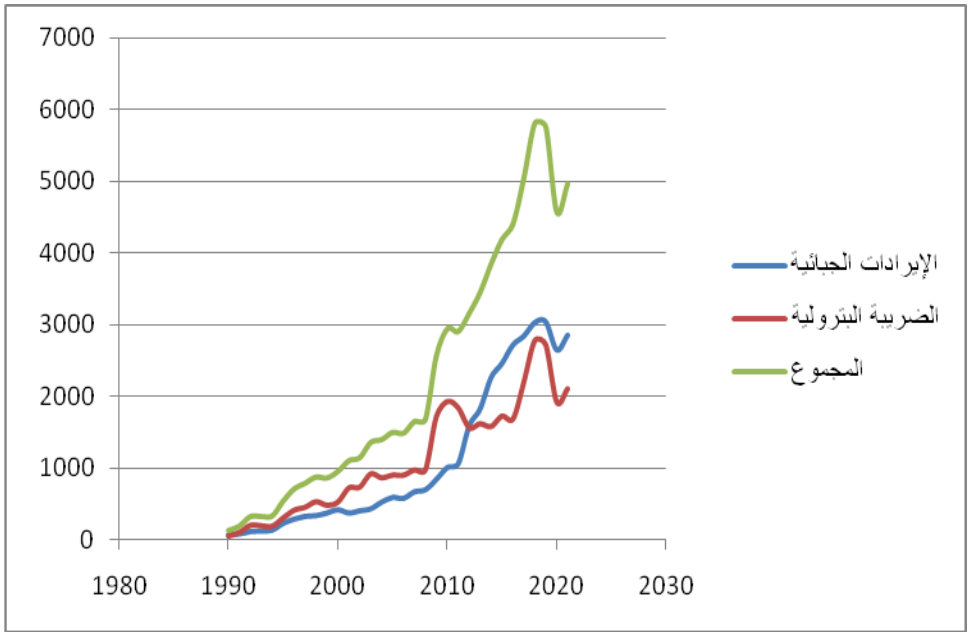

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا:

قوانين المالية الجزائرية الصادرة عن وزارة المالية، (وزارة المالية، 2021/1990) راجع الموقع

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar

حيث تتكون الإيرادات الجبائية من مختلف الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم وحاصل التسجيل والطابع وحاصل الرسوم المختلفة على رقم الأعمال وكذا الرسوم الجمركية؛ أما الضريبة البترولية فتمثل في الجباية البترولية. وللتوضيح أكثر نستخدم الوسط الحسابي حسب كل فترة من الفترات المحددة بكل 10 سنوات كما هو مبين في الجدول والمنحنى المواليين:

الجدول (4) : الوسط الحسابي للإيرادات الضريبية للفترة 1990-2019

الوحدة	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات
الفترة	1990-1999	2000-2009	2010-2019
الوسط الحسابي	505.18	1481.4914	4169.849

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا:

(وزارة المالية، 2019/1990) قوانين المالية الجزائرية الصادرة عن وزارة المالية، راجع الموقع

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar

يمكن التعبير عن الجدول السابق بالشكل الموالي والذي يوضح الارتفاع في حجم التقديرات الجبائية في الجزائر.

الشكل (4): الوسط الحسابي للإيرادات الجبائية والضريبة البترولية في الجزائر لكل 10 سنوات

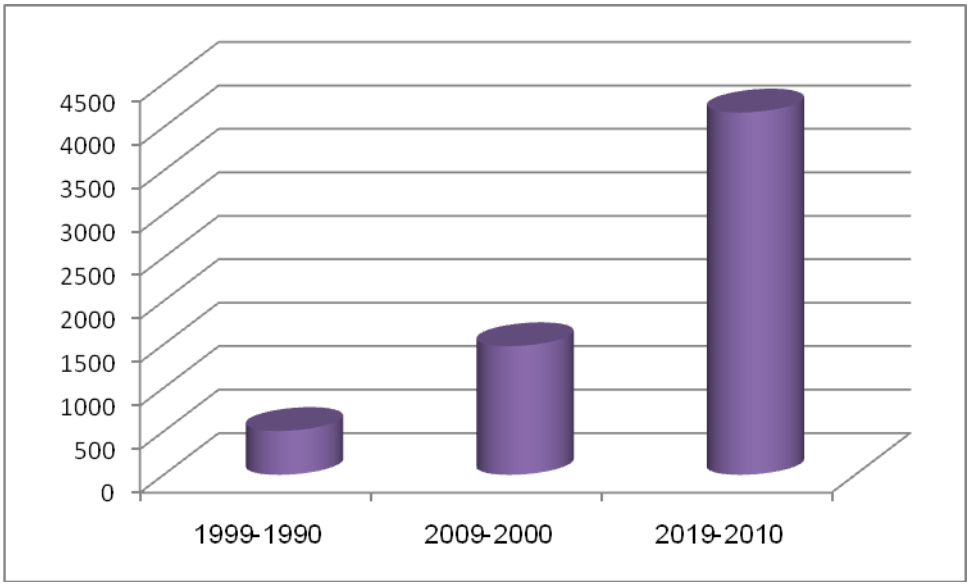

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا:

قوانين المالية الجزائرية الصادرة عن وزارة المالية، (وزارة المالية، 2021/1990) راجع الموقع

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar

IV-2-حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: عرف الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب موقع البنك الدولي تطورا ملحوظا تتخلله بعض الانخفاضات إلا أنه لا يرقى بمستوى الإمكانيات التي تحوزها البلاد، فقد بلغ 62.05 مليار دولار سنة 1990 (البنك الدولي، 2020/1990) أو ما يقبله 745.841 مليار دينار حسب سعر صرف البنك المركزي لتلك السنة والمقدر بـ 12.02 دينار للدولار الواحد (بنك الجزائر، 2020/1990) . ثم انخفض في سنة 1991 إلى 45.72 مليار دولار (البنك الدولي، 2020/1990) أو ما يقابله 726.0336 مليار دينار عند سعر صرف البنك المركزي لتلك السنة والمقدر بـ 15.88 دينار للدولار الواحد (بنك الجزائر، 2020/1990) ثم عرف ثبات نسبي في حدود 42.54 مليار دولار و 48.64 مليار دولار خلال السنوات 8 الموالية (البنك الدولي، 2020/1990) أو في حدود 1047.84 مليار دينار عند سعر صرف بنك الجزائر لتلك السنة والمقدر بـ 21.83 دينار للدولار الواحد و 3308.0064 مليار دينار عند سعر صرف بنك الجزائر لتلك السنة والمقدر بـ 68.01 دينار للدولار الواحد (بنك الجزائر، 2020/1990) ويعود سبب هذا الركود إلى الاضطرابات التي عرفتها الجزائر خلال تلك المرحلة من التاريخ الجزائري. أين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 إلى 54.79 مليار دولار إلى أن

حقق مستوى قياسي جديد في السلسة متمثل في 85.33 مليار دولار سنة 2004 (البنك الدولي، 2020/1990) أو 6149.38325 مليار دينار عند سعر صرف بنك الجزائر لتلك السنة والمقدر بـ 72.0659 دينار للدولار الواحد (بنك الجزائر، 2020/1990) علما أن المستوى القياسي الجديد لو أخذنا بالدينار كمرجع هو 1047.84 مليار دينار في سنة 1992 حسب سعر صرف البنك المركزي لتلك السنة (بنك الجزائر، 2020/1990) حيث قدر البنك الدولي حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في سنة 1992بـ 48 مليار دولار (البنك الدولي، 2020/1990) ويعود سبب هذا التضارب إلى الانخفاض السريع لسعر صرف الدينار أمام الدولار أين انخفض سعر الصرف من 12.02 دينار للدولار الأمريكي سنة 1990 إلى 129.2 دينار للدولار الواحد سنة 2020 (بنك الجزائر، 2020/1990) ويمكن توضيح تطور الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي والدينار الجزائري في الشكل الموالي:

الشكل (5): حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990

- الوحدة مليار دولار أمريكي؛ مليار دينار جزائري -

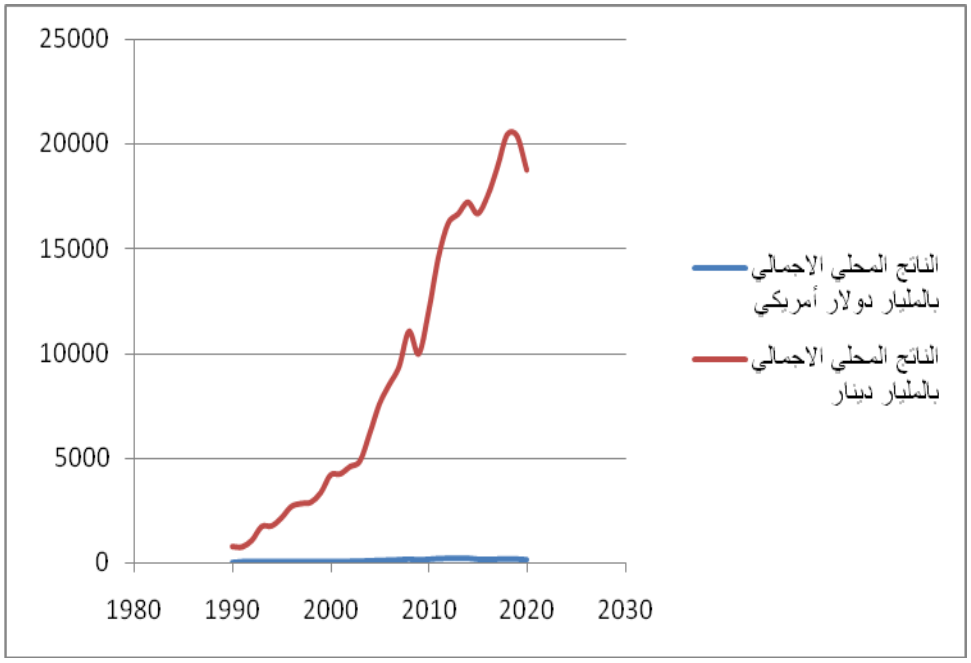

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

(البنك الدولي، 2020/1990) تقارير البنك الدولي حول الناتج المحلي الاجمالي للجزائر، راجع الموقع

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

(بنك الجزائر، 2020/1990) تقارير بنك الجزائر بخصوص التغير في سعر الصرف، راجع الموقع

https://www.bank-of-algeria.dz

يوضح الشكل السابق مدى التباين بين الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالدينار والناتج المحلي الإجمالي بالدولار خلال سلسلة الدراسة بسبب الانخفاض السريع لأسعار صرف الدينار.

IV-3-الضغط الضريبي الإجمالي والاستثمار الأجنبي: مما سبق يمكن قياس الضغط الضريبي الإجمالي على النحو التالي: فقد حققت الجزائر في سنة 1990 ناتج محلي إجمالي يقدر بـ 62.05 مليار دولار بينما قدرت الحصيلة من الجباية العادية لنفس السنة 3.68 مليار دولار وبالتالي فإن الضغط الضريبي الإجمالي لتلك السنة يقدر بـ 0.06 أو 6% بعد قسمة المداخيل الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يحسب الضغط الضريبي كما أشرنا سابقاً بقسمة الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي وقد عرف الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990 استقرارا في حدود 1% و9%، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول (5) : تقدير الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2020

السنوات	الإيرادات الجبائية	الضريبة البترولية	مجموع الإيرادات مليار دينار	تقدير حصيلة الإدارة الضريبية دون الجباية البترولية	سعر الصرف للدولار أمام الدينار	مجموع الإيرادات الضريبية مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	الضغط الضريبي الإجمالي
1990	78	48.5	126.5	44.29	12.02	3.68	62.05	0.06
1991	89.6	99.2	188.8	43.86	15.88	2.76	45.72	0.06
1992	121.9	200	321.9	55.88	21.83	2.56	48	0.05
1993	129.5	193.6	323.1	63.38	34.1	1.86	49.95	0.04
1994	143.2	186.8	330	35.16	40.75	0.86	42.54	0.02
1995	236.5	301	537.5	73.25	50.58	1.45	41.76	0.03
1996	295.7	410.1	705.8	84.61	56.49	1.5	46.94	0.03
1997	334.6	451	785.6	90.42	58.17	1.55	48.18	0.03
1998	344.5	528	872.5	88.17	59.41	1.48	48.19	0.03
1999	380.1	480	860.1	95.22	68.01	1.4	48.64	0.03
2000	425.84	524	949.84	150.3864	75.95	2	54.79	0.04
2001	380.75	720	1100.75	28.51	77.13	0.37	54.74	0.01
2002	411.38	732	1143.38	68.366	80.49	0.85	56.76	0.01
2003	438.85	916.4	1355.25	32.275	71.29	0.45	67.86	0.01
2004	532.3	862.2	1394.5	169.73	72.0659	2.35	85.33	0.03
2005	596.93	899	1495.93	237.91	73.3627	3.24	103.2	0.03
2006	585.36	899	1484.36	273.63	72.6464	3.76	117	0.03
2007	676.116	973	1649.116	362.786	69.3656	5.23	135	0.04
2008	704.788	973	1677.788	180.038	64.5684	2.79	171	0.02
2009	848.6	1715.4	2564	97.69	72.6460	1.345	137.2	0.01
2010	1014.6	1927	2941.6	364.2	74.4041	4.89	161.2	0.03
2011	1068.5	1835.8	2904.3	439.39	72.8537	6.03	200	0.03
2012	1595.75	1561.6	3157.35	739.63	77.5519	9.54	209.1	0.05
2013	1831.4	1615.9	3447.3	893.24	79.3809	11.25	209.8	0.05
2014	2267.45	1577.73	3845.18	1343.57	80.5606	16.68	213.8	0.08
2015	2465.71	1722.94	4188.65	1263.25	100.4641	12.57	166	0.08
2016	2722.68	1682.55	4405.23	1503.66	109.4654	13.74	160	0.09
2017	2845.374	2200.12	5045.494	1461.834	110.9610	13.17	170.1	0.08

2018	3033.027	2776.218	5809.245	1677.427	116.6169	14.38	175.4	0.08
2019	3041.418	2714.469	5755.886	1353.258	119.1953	11.35	171.2	0.07
2020	2651.704	1919.231	4570.935	1326.1329	129.2	10.26	145.2	0.07

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : الجداول السابقة؛ واعتمادا:

- تقارير بنك الجزائر،(بنك الجزائر، 2021/1990) راجع الموقع https://www.bank-of-algeria.dz
- موقع البنك الدولي. (البنك الدولي، 2020/1990) راجع الموقع، https://data.albankaldawli.org
- تقرير مجلس المحاسبة (تقرير مجلس المحاسبة، 2019) راجع الموقع، https://www.ccomptes.dz
- دراسة (رشيد شباح ورضا دحماني، 2022) وتوقع نسبة التهرب الضريبي لسنتي 2021/2020 باستخدام الوسط الحسابي للسنوات التي قبلها (29%) مع افتراض أن التهرب الضريبي لا يكون في الجباية البترولية بسبب اقتطاعها من المصدر وتحيين الفترة 2000-2007 لوجود القيم المتطرفة.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل (6) : تطور الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر للفترة 2020/1990

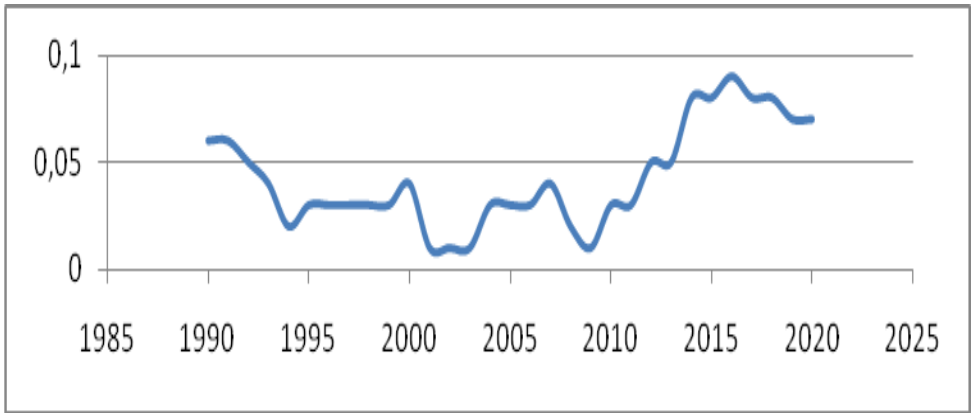

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق.

ما يمكن ملاحظته في الشكل السابق أن فترة 1990-2011 عرف فيها الضغط الضريبي الإجمالي استقرارا في حدود 6% كأعلى حصيلة وقد تم تسجيلها في بداية السلسة ويعود السبب الرئيسي لذلك هو الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي كما هو ملاحظ في منحنى الناتج المحلي الإجمالي بالدينار خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات والانخفاض في أسعار الدينار الذي ضخم في الناتج المحلي الإجمالي بالدينار. بينما عرف في السنوات اللاحقة ارتفاع ملحوظ بسبب التغير في السياسة المالية للدولة أين ارتفعت الجباية العادية أين سجلت سنة 2016 أعلى حصيلة له خلال السلسة.

ومن أجل توضيح مدى الترابط بين التغير في نسبة الاستثمار الأجنبي والضغط الضريبي الإجمالي نستعين بالمنحنى المولي:

الشكل (7) : مقارنة بين تطور نسبة الاستثمار الأجنبي الداخل و الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر للفترة 2020/1990

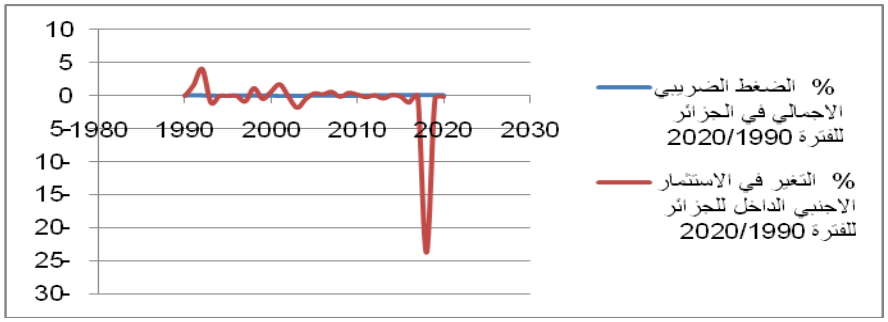

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق.

ما يمكن استنتاجه من البيان السابق أن الضغط الضريبي المستقر في حدود 1 % و 9% قد يكون من بين العوامل التي ساعدت في قدوم الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر، كون الاستقرار الضريبي من بين العوامل التي تحفز المستثمر الأجنبي. إلا أن هناك سنوات كثيرة حققت عكس هذه القاعدة ففي سنة 1993 انخفض الضغط الضريبي من 5%إلى 4% وفي نفس الوقت انخفضت نسبة التغير في الاستثمار بـ 100% وفي سنة 1998 ورغم الثبات في نسبة الضغط الضريبي إلا أن نسبة التغير في الاستثمار ارتفعت بـ 119% ، وسبب ذلك عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته تلك المرحلة من التاريخ الجزائري، وهذا ما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الاستثمار الأجنبي غير الضغط الضريبي، كون التذبذب في نسبة التغير للاستثمار الأجنبي دليل على ذلك.

ويمكن قياس معامل الارتباط بين التغير في نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر ونسب الضغط الضريبي بالعلاقة التالية: (موساوي عبد النور، بركان يوسف، 2009)

$$r = \frac{\sum \left[(x_i - \bar{x})\ (y_i - \bar{y}) \right]}{\sqrt{\Sigma (x_i - \bar{x})^2 \ * \ \Sigma (y_i - \bar{y})^2}}$$

$$\bar{x} = \frac{\Sigma x}{n} \qquad \bar{y} = \frac{\Sigma y}{n}$$

$$\bar{x} = 4.26 \qquad \bar{y} = 23.73$$

السنوات	الضغط الضريبي الإجمالي x_i	نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي y_i	$(x_i-\bar{x})$	$(y_i-\bar{y})$	$(x_i-\bar{x}).(y_i-\bar{y})$	$(x_i-\bar{x})^2$	$(y_i-\bar{y})^2$
1990	6%	-	%1.74	%-23.73	%-41.29	%3.03	%563.11
1991	6%	%164	%1.74	%140.27	%244.1	%3.03	%19675.67
1992	5%	%408	%0.74	%384.27	%384.36	%0.55	%147663.43
1993	4%	%-100	%-0.26	%-123.73	%32.17	%0.068	%15309.11

1994	2%	0	%-2.26	%-23.73	%53.63	%5.11	%563.11
1995	3%	0	%-1.26	%-23.73	%29.9	%1.59	%563.11
1996	3%	0	%-1.26	%-23.73	%29.9	%1.59	%563.11
1997	3%	%-0.83	%-1.26	%-24.03	%30.28	%1.59	%577.44
1998	3%	%119	%-1.26	%95.27	%-120	%1.59	%9076.37
1999	3%	%-45	%-1.26	%-68.73	%86.6	¨%1.59	%4723.81
2000	4%	%67.5	%-0.26	%43.77	%-11.38	%0.068	%1915.81
2001	1%	%177	%-3.26	%93.27	%-304.1	%10.63	%8699.29
2002	1%	%-7.07	%-3.26	%-30.8	%100.4	%10.63	%948.64
2003	1%	%-47.27	%-3.26	%-71	%231.46	%10.63	%5041
2004	3%	%40.31	%-1.26	%16.58	%-20.79	%1.59	%274.9
2005	3%	%25.05	%-1.26	%1.32	%-1.6632	%1.59	%1.74
2006	3%	%64.43	%-1.26	%40.7	%-51.282	%1.59	%1656.49
2007	4%	%-11.6	%-0.26	%-35.33	%9.19	%0.068	%1248.2
2008	2%	%47.46	%-2.26	%23.73	%-53.63	%5.11	%563.11
2009	1%	%21.06	%-3.26	%-2.67	%8.7	%10.63	%7.13
2010	3%	%-18.55	%-1.26	%-42.28	%53.28	%1.59	%1787.6
2011	3%	%11.2	%-1.26	%-12.53	%15.79	%1.59	%157
2012	5%	%-37.94	%0.74	%-61.67	%-45.64	%0.55	%3803.2
2013	5%	%14.99	%0.74	%-8.74	%4.47	%0.55	%76.39
2014	8%	%-9.19	%3.74	%-32.92	%-123.12	%13.99	%1083.7
2015	8%	%-100	%3.74	%-123.73	%-462.75	%13.99	%15309.11
2016	9%	-	%4.74	%-23.73	%-112.48	%22.47	%563.11
2017	8%	%-23.67	%3.74	%-47.4	%-177.28	%13.99	%2246.76
2018	8%	%25.06	%3.74	%1.33	%4.9742	%13.99	%1.77
2019	7%	%-36.45	%2.74	%-60.18	%-164.67	%7.51	%3621.63
2020	7%	%-11.76	%2.74	%-35.49	%-97.24	%7.51	%1259.54
المجموع	%132	%735.73	-	-	%-468.03	%170	%248564.28

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق.

$$r = \frac{\% - 468.03}{\sqrt{\%170.\%248564.28}}$$

r= %-0.072

معامل الارتباط سالب ويقترب من الصفر والذي يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بمعنى كلما ارتفع الضغط الضريبي انخفض الاستثمار الأجنبي الوارد من جهة؛ كما يدل على عدم وجود علاقة قوية

بين المتغيرين والمتمثلين في نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي الوارد وكذا الضغط الضريبي وهذا من جهة أخرى وذلك بسبب اقتراب معامل الارتباط من الصفر.

لذلك يمكن القول بأن الحوافز الضريبية وحدها غير كافية لتحفيز الاستثمار الأجنبي كون العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار العابر للبلدان تحكمه عوامل كثيرة جدا يصعب حتى حصرها. ومن أجل جعل الحوافز الضريبية مؤثر رئيسي في جذب الاستثمار يجب توفير كل المحفزات الأخرى حتى تكون المعيار الذي على أساسه يقرر المستثمر الولوج في البلد. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يكفي أن تتخذ إجراءات وتصاغ قوانين جديدة لإصلاح الواقع الاقتصادي بهدف جذب المستثمر الأجنبي، بل لا بد من أن يتم العمل على تطبيقها بشكل سليم لما يخدم القطاع الخاص المحلي، ذلك إن إطلاق المجال للقطاع الخاص لكي ينمو ويتطور، يحتاج من الحكومات لأن تحرص على وضع قوانين تكرس المساواة في الفرص أمام الجميع، وأن تعمل على تطبيقها بشفافية عالية. ويقف الواقع الاقتصادي الجزائري اليوم أمام مفترق حساس، حيث من المهم تجاوز المرحلة الحالية التي يؤدي استمرارها إلى مزيد من الاتساع في هوة التنمية بين الجزائر من جهة والعالم المتطور من جهة أخرى، هذا فضلا عن التباين الشاسع بين الجزائر والعدد المتزايد من الدول النامية والتكتلات الإقليمية التي قطعت أشواطاً للاندماج في الاقتصاد العالمي، والأمر أبعد من مجرد الاكتفاء بالإجراءات الوطنية، ويتطلب إجراءات جديدة لتعزيز التنافسية.

V- الخاتمـــــــــــــة :

إن ارتفاع منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر لا يعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر جيد على اعتبار أن مساحة الجزائر وإمكانياتها أكبر بكثير من 2.847 مليار دولار كأكبر نصيب للجزائر من الاستثمار الأجنبي. في حين عرفت تحركات الاستثمارات الأجنبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي طفرات تجاوز حجم الاستثمار الخمس أضعاف وتركزت الاستثمارات في أوروبا وأمريكا الشمالية ثم تحولت الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية نحو آسيا سنة 2004 أين استقرت في هذه القارة سنة 2008 إلى حد آخر إحصائيات السلسلة وهذا حسب إحصائيات (هيئة الأمم المتحدة، 2021/1990) راجع الموقع https://unctad.org/search?keys=world+investment ، ويبقى نصيب الجزائر ضعيف جدا من هذه الاستثمارات التي تعتبر الحل الذي اعتمدت عليه دول سارت في طريق النمو بسرعة تجاوزت فيها سرعة تطور الدول الرائدة قبلها مثل الصين، الهند... كما أن الاستقرار في نسبة الضغط الضريبي يعتبر مؤشر على اعتماد الجزائر في إيراداتها العامة على المداخيل النفطية أين لم تكون هناك أهمية كبيرة للقطاع الضريبي. وكإجابة على الفرضيات السابقة الذكر فالجزائر فعلاً تمتلك الجزائر مستويات منخفضة من الضغط الضريبي الإجمالي تتراوح بين 1% و 9% ، كما قد عرف الاستثمار الأجنبي في الجزائر ارتفاعا بطيئا؛ ولكن الفرضية الأخيرة المتمثلة في أن هناك علاقة عكسية بين الضغط الضريبي والاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر لم تتحقق دائماً

كون وجود سنوات انخفض فيها الضغط الضريبي الإجمالي وفي نفس الوقت انخفضت نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد.

V.1. نتائج البحث:

يمكن إيجار نتائج البحث في النقاط التالية:

- عرفت نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي الداخل للجزائر ارتفاع ضعيف مقارنه بالحجم العالمي للاستثمار لو أخذنا بالدولار الأمريكي كمعيار ، أما إن أخذنا بالدينار الجزائري كمعيار فإن ذلك الارتفاع سببه الانخفاض السريع في سعر صرف الدينار؛

-يعتبر التغير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر منخفض نسبيا لو قارنا مقداره مع الإمكانيات المتاحة للبلاد أين حققت الجزائر في 1990 ما قيمته 62.05 مليار دولار أما في سنة 2020 فقد حققت 145.2 مليار دولار فقط، أما لو أخذنا مقداره بالدينار الجزائري فإن الجزائر قد حققت في سنة 1990 ما مقداره 745.841 مليار دينار جزائري أم في سنة 2020 فقد حققت 18759.84 مليار دينار جزائري ويعود سبب ذلك التضارب أن سعر صرف الدينار الجزائري قد انخفض بمستويات قياسية أين تغير سعر صرف من 12.02 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد في سنة 1990 إلى 129.2 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد في سنة 2020؛

- عرف الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990 استقرار ضمن المجال 1% و9% وقد عرفت الفترة 1990-2000 .

- لو قارنا بين منحى التغير في الضغط الضريبي الإجمالي والاستثمار الأجنبي للاحظنا عدم وجود علاقة قوية بين التغير في الضغط الضريبي الإجمالي ونسبة التغير في الاستثمار الأجنبي الداخل وهذا يدل على وجود عوامل أخرى تتحكم في ذلك التذبذب الخاص بمنحنى الاستثمار الأجنبي الداخل للجزائر، كما أن معامل الارتباط بين المتغيرين قدر بناقص 0.072 % أو – 0.00072 والذي إن دل على وجود علاقة عكسية فهو يدل كذلك إلى عدم وجود ترابط قوي بين المتغيرين كونه يقترب من الصفر.

V.2. مقترحات البحث:

البحث يؤكد بأن التحفيزات الضريبية وحدها غير كافية لجذب الاستثمار الأجنبي فهناك عوامل أخرى غير التحفيزات الضريبية لابد من الاهتمام بها؛ كما يمكن الاعتماد على الضريبة التميزية كوسيلة ضغط على المستثمرين الوافدين من أجل تحسين مردودهم بدل من الاستفادة التي يتحصلون عليها من ضعف الضريبة دون أي مردود اقتصادي طويل الأجل.

V.3. آفاق البحث:

هذا النوع من البحوث مجتمعة تساهم في فهم الأسباب الحقيقة التي تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل، من اجل تحسبي المناخ الذي يساهم فعلا في قدوم المستثمرين.

VI- الإحـــالات والمراجـــع :

1- محمد عباس محرزي. (2003). اقتصاديات الجباية والضرائب. الجزائر: دار هومة؛

2- منصوري الزين. (2012). تشجيع الاستثمار وآثاره على التنمية الاقتصادية. عمان: دار الراية؛

3– موساوي عبدالنور وبركان يوسف (2009). الإحصاء 1. الجزائر: دار العلوم؛

4- نزيه، عبد المقصود. (2006). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي؛

5- سمير محمد عبد العزيز. (2013). الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية . الاسكندرية: دار الاشعاع الفنية؛

6- حميدة بوزيدة. (جوان, 2006). الضغط الضريبي في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، صفحة 289؛

7-رشيد شباح ورضا دحماني. (2022). قياس حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 2، صفحة 60-61؛

8- وزارة المالية. (2021/1990). قانون المالية. الجزائر؛
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar

9- بنك الجزائر. (2021/1990) ، التقارير السنوية. بنك الجزائر.https://www.bank-of-algeria.dz ؛

10- هيئة الأمم المتحدة. (2021/1990). world investment report. هيئة الأمم المتحدة.
https://unctad.org/search?keys=world+investment؛

11- البنك الدولي. (2020/1990) ، تقارير حول الناتج المحلي الاجمالي للجزائر.
https://data.albankaldawli.org/ *(17/05/2022)* ؛

12- تقرير مجلس المحاسبة الجزائري. (2016) ، الجريدة الرسمية، العدد 75. https://www.ccomptes.dz *(06/12/2022)*.